

3 - كتاب تدريب الرواية | | مجالس الرواية : د.ماهر ياسين الفحل

ماهر الفحل

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين. والصلوة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن جاءه باحسان الى يوم الدين. فانه يطيب لي ان التقي باخوانني في هذا المنبر الذي - 00:00:01

الله لنا ان نجتمع مئات الحمد لله تعالى من انجاء العالم متذاكرين سنة النبي صلى الله عليه وسلم وهذا من النعيم الذي نسأل عنه. فنسأل الله ان يجعل هذه الامكانيات حجة لنا بين - 00:00:21

لديه سبحانه وتعالى. وان يبارك لنا في هذه البلاد بلادبني عثمان. وان يجعل لنا ظعف بل اطعاف ما جعل لنا من البركة في العراق. وان يفتح حال اهل العراق وحال اهل الشام وحال المسلمين اجمعين في كل - 00:00:41

ما كان قال السيوطي الاول الصحيح وهذه الاول الصحيح من كلام النووي فالنوعي قال الاول الصحيح وفيه مسائل الاولى في حده. وهو ما اتصل سنته بالعدول الضابطين من غير حدود ولا علة. هكذا قال - 00:01:01

في هذا التعريف. وسبق الكلام عن شرح الامور وبلغنا الى التنبيهات التي نبه اليها السيوطي فقال الاول مناقشة الخطاب في تعريفه للحديث الصحيح. قال هنا حد الخطاب الصحيح بانهما اتصل سنته وعدلت نقلتهم. هكذا حده اي عرفه الخطاب - 00:01:31

وكل تعريف قد يكون في اول الامر ابنة على بساطة ثم يترقى الامر عند اهل العلم حتى تكون التعريف اكثر انصباطا. قال العراقي فلم يشترط ضبط الرواية ولا السلامة من الشذوذ والعلة - 00:02:01

قال ولا شك ان ظبطه لا بد منه. لأن من كثر الخطأ في حديثه وفحش اذ ذهب الترك وهنا انت تستستفيد فائدة ذكرها العراقي فيما يتعلق بمعنى المترو وهو الذي كثر خطؤه - 00:02:21

او الذي انحطت عدالتهم. قلت يقول السيوطي معقبا على هذا الذي يظهر لي ان ذلك داخل في يعني الخطابي يقصد ان هذا داخل. يقول وان بين قولنا العدل وعدلوا فرقا لان المغفل المستحق للشرك لا يصح ان يقال في حقه عجله اصحاب الحديث. وان كان عدلا في - 00:02:41

بدينه فتأمل فلما يكون عدل اي الثقافة فيه العدالة. يقول ثمرأيت شيخ الاسلام وقلنا بان السيوغ اذا شيخ الفلسفة هو يريد بهذا الحافظ ابن حجر. علما ان الحافظ ابن حجر لم يستشهد بذلك. ثمرأيت - 00:03:11

شيخ الاسلام ذكر في نكتة قلنا النكت مطبوع بعنوان النكت على كتابي ابن الصلاح والعربي. معنى ذلك فقال ان اشتراط العدالة يستدعي صدق الرواية وعدم غفلته وعدم تساهله عند الاداء وقيل هذا قول السيوطي انفي الشذوذ يغنى عن الظبطي. لأن الشاة اذا كان - 00:03:31

والفرد المخالف وكان شرط الصحيح ان ينتفي كان من كثرة منه المخلافة وهو غير الضابط او لا واجيب بأنه في مقام التبيين فاراد التنصيص ولم يكتفي بالاشارة. طبعا هذا الاسهال في مناقشة - 00:04:01

تعريف الخطابي ليس فيه كبير فائدة. لكن طالب علم ينتفع من هذا اذا صاغ صياغة فعليه ان يصوغها صياغة وافية حتى لا يجعل مجالا لان ينتقد كلامه. واذا قيل من الف فقد استهدف اي جعل نفسه هدفا لغيره - 00:04:21

وقيل من الف فكانما وضع عقله في طبق ثم حاربه على الناس. قال العراقي واما السلامة من الشذوذ والعلة قال ابن دقيق العيد في الاقتراح ان اصحاب الحديث زادوا ذلك في حد الصحيح. قال وفيه نظر على مقتضى نظر الفقهاء هو ليس فيه نظر - 00:04:41 لكن يقصد بعض الفقهاء المشتغلين بالفقه فقط دون الحديث لا يفتتون معاني علم العلل هذا هو مقصود ابن دقيق وليس يقصد ان

منها واكثر عددا لا يستلزم بل يكون من باب صحيح واضح. قال ولم ارى مع ذلك عن احد من ائمة الحديث اشتراط نفي الشذوذ المعتبر عنه بالمخالفة. اذا ما وجدنا احد ينص فقد وجدنا التطبيق العملي لهذا الشيء - [00:11:31](#)

والتطبيق العملي يكفي لفهم شرط اهل الحديث. قال وانما الموجود في تصرفاتهم تقديم بعض ذلك على بعض في الصحن اذا يقدم الاقوى على الادنى. فيكون الاقوى هو المحفوظ ويكون الادنى هو الذي يكون شانا - [00:11:51](#)

قالوا امثلة ذلك موجودة في الصحيحين وغيرهما يعني مثل فليرقوا الذي في صحيح مسلم واوردها مسلم مضعفا اياها. وساق الدلة على ترجيح رواية اسماعيل ابن جعفر على رواية علي بن مزهر - [00:12:11](#)

التي فيها شذوذ وزبادة. فمن ذلك انهم اخرجوا قصة جمل جابر من طرق. وفيها اختلاف كثير في مقدار الثمن وفي اشتراط رکوبه. وقد ارجح البخاري الطرق التي فيها الاشتراك على غيرها. مع - [00:12:31](#)

تخریجه للامرین ورجح ايضا کون الثمن اوقيا مع تخریجه ما يخالف ذلك يعني الامام البخاري اخرج ذكر الاختلاف ورجح شيئا مما يدل على التربية. قالوا من ذلك ان مسلما اخرج - [00:13:01](#)

حديث مالك عن الزهرى عن عروة عن عائشة في الاضطجاء قبل ركعتي الفجر قد خالف عامة اصحاب الزهر. اذا يعني حديث اذا صلى حديث رکعتي الفجر فليضطجع على شقه الایمن هذه الروايات عبد الواحد بن زياد عن الاعمش عن ابي صالح عن ابي صالح عن ابي هريرة فيها خطر - [00:13:21](#)

وايضا هذا الخبر فيه خطأ آخر وهو ان الامام مالكا حينما روى الخبر رواه من طريق اخر وهو جعله قبل ركعتي الفجر. فالامام مسلم حينما ساقها الخبر قالوا ان مسلما اخرج فيه حديث مالك - [00:13:51](#)

عن الزهرى عن عروة عن عائشة في الاضطجاع قبل ركعتي الفجر. وقد خالفه عامة اصحاب الزهر ما ذكر الزهرى نحن نتذكر مقوله عبد الله ابن المبارك وهذه الغرفة بحمد الله سميت - [00:14:11](#)

عبد الله ابن المبارك آ عبد الله ابن الروا عن ثلاثة مالك وعممر وابن عبيبة اتفق اثنان لم يعتقد بقول اخر. مالك وعممر وابن عبيبة. كل واحد من اهله من اوثق الناس في الذريعة. فإذا اتفقا - [00:14:31](#)

اثنان من الكبار على شيء دون الاخر فيكون منفرد به هذا الواحد امام الاثنين مردود. فهنا الخبر في صحيح مسلم وقد ومالك رواه هكذا وجعل الاضطجاع قبل السنة القبلية وليس بعد السنة القبلية. يقول - [00:14:51](#)

هنا خالفه عامة اصحاب الزهرى من خالف كم عمر وعممر من اوثق الناس في الزهرى. ويونس ويونس من المقدمين في الزهرة. وعمرو ابن والوزاعي وابن ابي ذئب وشعيب طبعا شعيب من المقدمين في الزهرة. وغيرهم رواه عن الزهرى فذكروا الاضطجاع بعد رکعتين - [00:15:11](#)

الفجر قبل صلاة الصبح. اذا هذا هو الراجح هنا قد خالف العدد الكبير حينما دمها على السنة القبلية ورجح جمع من الحفاظ روایتهم على رواية مالك ومع ذلك فلن يتأخر اصحاب الصحيح عن - [00:15:31](#)

حديث مالك في كتبهم وامثلة ذلك كثيرة فمن تخریج هذه الرواية للامام بل هي ترجیح لرواية مالك على رواية الجماعة ام انهم ذكروها من باب اعلانها؟ النقاد يختلفون في هذا ولا شك ان مسلما قد ذكرها من - [00:15:51](#)

الاعلان لها لانه خرج المرضيات الاخرى التي جعلت هذا الامر بعد رکعتين يعني بعد السنة القبلية. قال ثم قال فان قيل يلزم ان يسمى الحديث صحيحا ولا يعمل هكذا قال قلنا لا مانع من ذلك يعني يوجد احيانا حديث يسمى بهذا الشيء وهو حديث يعني - [00:16:11](#)

يسمي بالصحيح وانه لا يعمل بمثل الاحاديث المنسوخة. قلنا لا مانع منها ليس كل صحيح يعمل بدليل من قال وعلى تقدير التسلیم ان المخالف المرجوح لا يسمى صحيحا. ففي جعل في كفاءه شنقا في الحكم للحديث بالصحة - [00:16:41](#)

بل اذا وجدت الشروط المذكورة او لا حكم للحديث بالصحة. ما لم يظهر بعد ذلك ان فيه تؤلم لان الاصل عدم الشذوذ. وكون ذلك اصلع مأخذ من عدالة الراوي وظبطه فإذا ثبتت عدالته وضبطه كان الاصل انه حفظ ما روى حتى يتبين خلافه يعني اصل في رواية - [00:17:01](#)

انه طواف حتى يرد لدينا بعد الجمع والنظر فيها اختلاف. فإذا وجدنا الاختلاف لا نحكم اول بالشذوذ بل ننظر هل هذا الاختلاف يؤثر ام لا يؤثر؟ وننظر ايهما المقدم فيقبل ايهما المؤخر - [00:17:31](#)

فيحكم عليه بالشذوذ اذا كان منه رواية العدل الضابط. قالوا هنا الرابع مناقشة عبارة ابن الصلاح ولا علل اللي هو الشرط الاخير من شروط الصحة. بسم الله. العبادة ان الصلاح ولا يكون شاذًا - [00:17:51](#)

ولا معللا وقلنا بانهم شرطان في المجال اي يجب ان ينتفي الشذوذ ويجب ان تنتفي العلة والسيوطنة لما يأتي بالزعارييف يأتي بجميع ما يعتقد عليها. وما يجحب عنه يجحب عنه. قال فاعتراض - [00:18:11](#)

انه لا بد ان يقول بعلة قادحة هو الاصل العلة القادحة. والعلة غير القادحة هي في الحقيقة ليست بعلمه. يقول واجيب بان ذلك يؤخذ من تعريف المعدول حيث ذكر فيه حيث ذكر في موضعه. قال شيخ الاسلام لكن من - [00:18:31](#)

من غير عبارة فقال من غير حدود ولا علة يحتاج ان يصف العلة بكونها قادحة وبكونها خفية طبعا لا يشتغل غيرها من كونها قادحة لان هذا هو الاصل من العلة القادحة والعلة غير القادحة هي ليست بعلة - [00:18:51](#)

ولا يفتر ان يقيدها بكونها خفية. تجد اهل العلم يعلمون علل الظاهره. ويقولون هذا حديث معلوم قل فلان لم يسمع عن فلان ويقولون هذا حديث معلوم فلان ضعيف. فيقول هذا حديث معلوم فلان كذاب. ويقولون هذا حديث - [00:19:11](#)

قال له هكذا وجدت وجد التعبير بالعلة على العلل الظاهرة. ولكن لما ذكر العلة الخفية في هذا الباب اشاره الى صعوبة علم العياد يعني اراد اهل الحديث ان يبيّنوا للنقد ان مسألة الاعلان مسألة ليست سهلة - [00:19:31](#)

انما تحتاج الى الجمع قبل اربع شهور زرت اكبر محقق موجود الان من اهل التحقيق وهو الشيخ علي العماني وسألته باسئلة كثيرة قلت له انت في تحقيقاتك كانك تتهرب من الحكم على الاحاديث. وان - [00:19:51](#)

تنقل اقوال العلماء فلماذا هذا؟ لماذا لا تحكم؟ قال الحكم يحتاج الى جمع والى نظر والى موازنة ويحتاج الى تفرغ حتى يحكم الانسان على الاحاديث. فاهم العلم لما ذكروا العلة الخفية هنا يعني اشاره الى صعوبة هذا الفن. وان ثمة علل - [00:20:11](#)

توجد في الاخبار لا يمكن للانسان ان يحكم على الخبر لاول وهبة. ومن اراد ان يستبين من صحة الكلام فليرجع الى حديث الذي في سنن ابي داود وفيه يقول من صلى في جماعة - [00:20:31](#)

خمس وعشرين صلاة فاذا صلاتها في ثلاث فاتم رکوعها وسجودها كانت خمسين صلاة. هذا الحديث معلوم فيه عدد من العلل وقد شرحنا علة الخبر. بينما تجد بعض المعاصرین قد الف - [00:20:51](#)

او تكلم في تصحيحه والكلامي. ولكن النظر في عينه كان النظر في ذلك عسيرا. حتى ان الشيخ الضريحي وهو من اهل الاتقان في هذا الباب حكم للخبر بالصحة وفاته العلل الحقيقة للخبر - [00:21:11](#)

فاذا العلل الخفية في الاحاديث لا يمكن ادراكتها الا بجمع الطرق والنظر والممارسة الطويلة في هذا الباب. قال وقد لست العراقي في منظومته. طبعا منظومة العراق اللي هي المسماة بالتبصرة - [00:21:31](#)

فيرأيي. ومشهورة عند العلماء باسم الفية الحديث. يقول وقد العراقي منظومته الوقف الاول واهمل الثاني. يعني العلة ولم يذكر يعني الخفية ولم يذكر قابحا. ولابد طبعا هو التعريف صانع للاسهام وهو ايضا فيما يتعلق بالنظم وضع النظم اهون. قالوا اهمل المصنف يعني من - [00:21:51](#)

المصنف اللي هو النووي النووي للمصنف وبدل الدين من جماعة الاثنين لما قال ماذا قال؟ المصنف حينما عرف الخبر قال من غير حدود ولا علة يعني ما قال خفية ولا قادحة. قال اهمل الاثنين - [00:22:21](#)

وبذل الدين بالجماعة اثنين فبقي الاحتراق من وجهين. فلا داعي على هذا الاحتراق. ثم قال قال شيخ الاسلام لم يصب من قال لا حاجة الى ذلك. لأن لفظ العلة لا يطلق الا على ما كان قادحا - [00:22:41](#)

العلة اعم من ذلك. واعلم لكن عند الاختيار لما يقال علة يراد العلة. واذا كانت العلة غير قادحة يقال علة عليمة فلا بد ان تكون علة تعل الامر. ثم قال الخامس - [00:23:01](#)

صحيح لغيره والمتنقى بالقبول بلا اسناد لم يدخلها في تعريف الصحيح. يقول اورد على هذا التعريف متى يأتي؟ ان الحسنة اذا رؤي من غير وجه ارتقى من درجة الحسن الى درجة الصحة. وهذا - [00:23:21](#)

على الحسن نوعان وال الصحيح نوعان. وهو غير داخل في هذا الحد وكذا ما اشتغل بتتقلقى العلماء له القبض بعد ما تلقاء العلماء بالقبول هل يترقى؟ اذا كان في اسناده مقال الى ان يسمى صحيحا - [00:23:41](#)

نعم يعني القبول شيء والتصحيح شيء اخر لكن السيف يرى انه يتربّق فيقولون قال بعضهم بحکم للحدیث بالصحّة. يحکم للحدیث بالصحّة اذا تلقاء العلماء بالقبول. وان لم يكن له اثنان - [00:24:01](#)

لا ينصح نقول هذه ليست طریقة اهل الحدیث. وهذا غير صحيح. قال ابن عبد البر في الاستذكار لما حکى عن الترمذی ان البخاری صح حدیثه الطھور قالوا يا اهل الحدیث لا يصحّون مثل اسناده لكن الحدیث عنی صحیح لأن العلماء تلقوه - [00:24:21](#)

بالقبول. وليس هذا الامر ليس بسبب التنجی. الخبر صحیح لأن طریقه قویة. فالحدیث صحیحا بما فيه من صفات الصحّة. لكن هو هنا يرید ان یجمع معلومات على ان الحدیث قد یصحّح - [00:24:41](#)

وهذا باب خطير اذا فتحناه دخل الى الدين ما ليس منه. وقال في التمهید روی جابر عن النبي صلی الله وسلام الدينار اربعین وعشرون قیراطا. قالوا في قول جماعة العلماء واجماع الناس على معناه غنى عن - [00:25:01](#)

الاسناد في وقال الاستاذ ابو اسحاق الاسرائیلی تعرّظ صحة الحدیث اذا اشتهر عند العلماء بغير نسيرا منهم وهذا ايضاً غير صحيح هذا الوقت وغير مقبول. وتنفیذ من الاحادیث موضوعاً مکذوبة مشتهرة بين طلاب العلم - [00:25:21](#)

وقال له وبالشرايين وبالفورک ليس من نقاد الحدیث حتى يؤخذ عنه مثل هذا. وزاد ان مثل هذا وزاد بان مثل ذلك بحدیث في الرقة ربع العشر وفي مئتي درهم خمسة دراهم - [00:25:41](#)

وقال ابو الحسن ابن الحصار في تغیر المدارس على موصل مالک قد یعلم الفقیه صحة الحدیث اذا لم يكن في سنته کذاب بموافقة ایة من كتاب الله وهذا غير صحيح. هذا الامر لا داعی يعني الاحادیث والزيادات - [00:26:01](#)

لا تتقوى بالایات. يعني مثل زيادة انك لا تخلف الميعاد. زيادة اخفی فيها محمد بن عوف المزنی. ورواهما علي بن عیاش عن شعیب ابن ابی حمزة عن محمد بن المنکدر عن جاره. والخبر رواه عن علي ابن علی ثلاثة عشر راویا فلن یذکروا انک لا - [00:26:21](#)

فدل على شذوذها وعدم صحتها. الشیخ ابن عثیمین في تعلیقه على المنظومة البيقونیة يقول ويشهد لها قوله تعالى فلا تصح بهذه الطریقة. طبعاً اصدقائی والسيوطی لهما في هذا عدة اشیاء على هذه الطریقة لكن - [00:26:41](#)

بهذه الطریقة ليست بالطریقة الصحیحة ابداً. فهنا ینقل السیوطی عن ابن الحصار یقول قد یعلم فقیه صحة الحدیث اذا لم يكن في سنته کذاباً بموافقة ایة من كتاب الله. او بعض اصول الشریعة - [00:27:01](#)

ذلك على قبوله والعمل به. واجیب عن ذلك بان المراد بالحد الصیح ذاته لا لغيره فما اورد من قبیل ليس من الاول ولا من الثاني ولا من الثالث ولا من الرابع. شروط الصحّة هي - [00:27:21](#)

خمسة وليس لدينا شروط غير هذه الشروط لقبول الخبر. وما لم یستوفي في شروط الصحّة او ما یسمى بشروط القبول كما الحاکم العراقي اتى بالخمسة واتى بالثالث قال وجود العاضد بنتیجة اليه فهذه الشروط التي - [00:27:41](#)

الخبر المقبول اما اشدھار الخبر عند العلماء او تلقیه له ما یسمى بالقبول فهذا لا یعطی الحدیث قویة ایه الحافظ العراقي ذکر وهو الحقيقة لم ینفرد العراقي بهذا المعنی. لكن هو الذي اتى بهذه كفاعدة - [00:28:01](#)

وهذا موجود عند اهل العلم لما الامام احمد بن محمد الخبر الضعیف قد انتفع به. والمنکر منکر ابداً. البخاری لما اورد في صحيحة وساقه معلقاً حديث رقم اربعین. ولما ذکر حديث ابن الاربعین علیه عن ما لک عن زید ابن اسلم - [00:28:21](#)

واورد الخبر معلقاً لماذا؟ لانه قد خولف فيه. الامام مالک قد خلف هذا الحديث واحد واربعین. قال مالک اخبرني ما اسلم ان اعضاء المیناق ان ابا سعید الخبز. وساق الخبر اذا حسن اسلامه احدهم. اذا احسن احدهم اسلامه فكل حسنة - [00:28:41](#)

اورد هذا الخبر ثم ساقه من حديث ابی هریرة من طریق اسحاق ابن منصور الجوزی عن عبد الرزاق عن همام عنیفة حديث

لبيت عتاقه معلقاً لأن مالك قد خلف فيه. فقد خالفه ابن عبيدة عن زيد ابن أسلم عن عطاء مرسلاً إلى النبي من غير ذكر - 00:29:01
لكن المخالفات لها حديث أبي هريرة شاهداً لهم فالمرسل هذا قد تقوى بـأبي هريرة فلا يضر إرساله ولا يضر
الاختلاف فيه على زيد ابن أسماء حينما خالف ابن عبيدة مالكا - 00:29:21

قلت نعم فاهم العلم يستعملون العاطل للتقوى لكن العراقي هو الذي وضع هذه القاعدة. وإذا نحن نحترم مؤلفات العراق لأن عراقي
تنماذج بأبي شيبة تنماذج بالاصالة وكثرة النقد والحداثة التي - 00:29:41

قال الثالث الاحترام المتواتر على التعريف. قال أورد أيضاً قال فانه صحيح قطعاً. ولا الاشتراط فيه مجموع هذه الشروط. وهذا الكلام
يعني بمن يتأثر بالحافظ ابن حجر الذي جعل المتواتر ضرورياً وليس نظرياً. وقلنا بـ 00:30:01

نظري لابد أن ننظر في بعض الأسانيد حتى تستوفي الشروط مما يحكم. ايراد سيوطي هذا الكلام ليس في محله وإنما انتقل إليه
بسبب تقليده في الحافظ ابن حجر ثم قال السيوطي بعد أن أورد هل قال شيخ الإسلام - 00:30:31
ولكن يمكن أن يقال هل يوجد حديث متواتر لم تجتمع فيه هذه الشروط؟ نعم وجدت أحاديث ظاهرها السواتر. ولكنها ليست
صحيحة بدليل حديث طلب العلم فريضة على كل مسلم له خمسون قرية. ولكنه ضعيف. وحديث من حفظ على أمتي أربعين حديثاً
له - 00:30:51

كثيرة جداً وهكذا توجد أحاديث ظاهرها سواء لكنها في الحقيقة ليست متواترة. السابع ابن الصحيح لغيره قال ابن حجر قلتنا ابن
الصلاح والمصنف يجعل حسن قسمين هو يقصد بالمصنف يعني حافظ العراقي. أحدهما لذاته والآخر باعتقاده فكان ينبغي أن يعتنى
بالصحيح - 00:31:11

يلاً وينبه على أن له قسمين كذلك والا فان اقتصر على تعريف الصحيح ذاته في باله وذكر الصحيح لغيره في نوع حسن لأنه أصبح
كان ينبغي ان يقتصر على تعريف الحسن لذاته في بابه ويدرك الحسن لغيره بنوع الضعيف لا. لأنه ربما هذه من - 00:31:41
الحافظ ابن حجر التي ان يعني اجاد فيها فيقول كما انه قد جاء للحسن بلاده قسمين كان عليه ان يجعل الحسن لغيره قسمين. وطبعاً
ذكر معنى هذا ابن الصلاح في سلامه على الحسن عند - 00:32:01

على حديث محمد بن عمرو ابن علقة ابن وقاص الليثي. حينما روى عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال لولا أن اشق على أمتي لامرتهم بالسوافر عند كل صلاة. فاشار إلى أنه قد صلح بسبب المتابعة - 00:32:21
أنه قد توضع متابعة عالية ونازلة. فهو ذكر مجمل لهذا. فائدتان الأولى تعريف ابن الصحيح مأخوذه من كلام مسلم ومسلم لا
يفرق بين الشاب والمنكر هو الشاب المنكر كلاماً خطاً سواء فرقنا أو لم يفرق. ومسألة يعني بـث الأمور الالكترونية واساعتها -
00:32:41

ليس بالشيء الجسم. قال ابن حجر خلاف من الصلاة في شرح مسلم له يدل على أنه أخذ الحد المشكور هنا من خلال مسلم فانه قال
شرط مسلم في صحيحه أن يكون متصل اسناد بنقل الثقة عن الثقة من أوله إلى منتهى - 00:33:11
من أوله إلى منتهى غير شاذ ولا معلم. وهذا هو حد الصحيح في نفس الأمر وهذا قال في نفس الأمر لو قال في الأمر لنفسه لكان
أفضل. احسنت قال شيخ الإسلام ولم يتبيّن لي أخذته انتفاء الشذوذ من كلام مسلم فان كان وقف عليه من خالله في غير مقدمته -
00:33:31

في مقدمة أصحابه إلا فالنظر السابق في السلامة من الشذوذ باطل. قال ثم ظهر لي ما أخذ بالصلاح وهو أنه يرى أن هذا المنكر اثنان
بمسمن واحد. وقد صرخ مسلم بـان علامة المنكر أن يروي الرواية عن شيخ كثير - 00:34:01
ال الحديث والرواية شيئاً ينفرز به عنه فيكون الشاب كذلك فيشترط انتفاعه. على كل حال الشروط اللي نقلها من الصلاح هي شروطها
في هذا مسلماً أم لم يقل في هذا مسلماً؟ اللهم سلم يا - 00:34:21
الثاني شروط الصحيح المختلفة فيها. بقي الصحيح شروط مختلف فيها. منها ما ذكره الحكم في علوم الحديث أن يكون راويه
مشهوراً بالطلب. وليس مراده الشهرة المفروج عن الجهة بل قدر زائد هذا مسألة مهمة - 00:34:41

يعني الراوي حتى يعرف لا بد ان يروي عنه اثنان فارسل. وهناك شرط اخر لا بد ان يكون من اهل الحديث ان يكون انسانا عاميا فقط.

فلا بد ان يكون معروفا يعني يقول ادراكه بالمدينة يعني مئة كله مأمون لا يؤخذ - 00:35:01

هل يقال ليس من اهله؟ قال عبدالله بن عمرو وعبدالله بن عوف بن ارطاب البصري لا يؤخذ العلم الا عن من شهد له بالطلب اي بطلب هذا العلم. وعن مالك نحوه. وفي مقدمة مسلم عن ابي الزناد قال - 00:35:21

ادركتم المدينة مئة كلهم مأمون ما يؤخذ عنهم من حديث يقال ليس من اهله. قال شيخ الاسلام والله من تصرف صاحب الصحيح اعتبار ذلك. الا اذا سفرت مخارج الحديث فيستغليان عن اعتبار ذلك - 00:35:41

كما يستغلي بكافة الطرق الاحتفال بالضبط التام. ولا شك ان الخبر اذا تعدد الطرق هو يعني قد يتخصص في بعض بسبب صحته من الطرق الاخرى. قال شيخ الاسلام يمكن ان يقال اشتراط الضبط يغلق - 00:36:01

عن ذلك. اذا المقصود بالشهرة بالطلب ان يكون له مزيد اقتناه بالرواية. لترك النفس الى كون ما ضبط لكونه ضبط ما روی. هو ضابط او يروي عن شيخ ملازم له او يكون صدقة تعددت مخارجها نعلم من خلاله - 00:36:21

انه قد ظبط ما روی. لأن الضبط امر لازم. قال ومنها ما ذكره السمعاني في القواطع. قواطع الادلة للسماعي من اروع كتب اصول الفقه. وفيه مقدمة نفيسة تكلم فيها عن قيمة الفقه - 00:36:41

اسلامي واهميته. ان الصحيح لا يعرف برواية الثقات فقط وانما يعرف بالفهم والمعرفة وكثرة السمع والذاكرة. يعني هنا يتحدث اه سمعاني عن الاهلية التي ينبغي ان تكون عند الناقد ومن خلالها يحكم على الاخبار صحة - 00:37:01

قال شيخ الاسلام وهذا يؤخذ من كونه معدولا لأن الاطلاع على ذلك انما يحصل بما ذكر من والذاكرة وغيرهم. يعني يكون عنده قوة فيما يتعلق بالتاريخ ما يتعلق بالفقه ما يتعلق بالاصول ما يتعلق بالعقيدة - 00:37:21

ما يتعلق بالامر. قال ومنها ان بعضهم اشترط علمه بمعاني الحديث. بعضهم اشتغل بمعالم بمعاني الحديث حيث يروي بالمعنى اذا اراد ان يروي بالمعنى. وهو شرط لا بد منه لكنه داخل في الظرف. كما سيأتي في معرفة من - 00:37:41

وروايتكم. قبل منها ان ابا حنيفة اشترط فقه الراوي. اي يكون الراوي الذي يروي الخبر فقيها قال شيخ الاسلام والله ان ذلك انما يشترط عند المخالف او عند التفرد بما تعم به البدوة. طبعا هو ليس ابو حنيفة قائل هذا القول - 00:38:01

قال هذا عيسى ابن ابان احد علماء الحنفية. وحينما نرجع الى التطبيق الحنفي عند الحنفية لا نجد هذا الشرط. الا فيما ارادوا رده. كما رد بعض الاخبار عن ابي هريرة وقالوا بان ابا هريرة ليس - 00:38:21

والحق الذي يشهد له العلم والتاريخ ان ابا هريرة كان من فقهاء الصحابة. قال ومنها افتراض البخاري ثبوت السماء لكل راض من شيخه. طبعا هذا شرط البخاري ليس فقط شرط البخاري - 00:38:41

والشيخ يحيى ابن تعيين القطان شعبة بن حجاج وشريك قتادة وشرط بن عباس قال ولم يكتفي بامكان اللقاء والمعاصرة. كما سيأتي وقيل يعني كما سيأتي دفره عند الكلام على الخبر - 00:39:01

وقيل ان ذلك لم يذهب احد الى انه شرط لل صحيح بل اصحية وهذا غير صحيح. بعضهم قالوا ليس شرط الصحب للاصحية وهذا خطأ بل ان هذا شرط للخبر الصحيح عند البخاري وعند غيره من النقاد - 00:39:21

الذين على المنهج الدقيق. قال ومنها ان بعضهم اشترط العدد في الرواية كالشهادة. الذين اشترطوا العدد لهم شبه اجاب عنها الحافظ ابن حجر في كتابه التبرير. قال العراقي حكاه الحازمي - 00:39:41

في شروط الائمة عن بعض متأخري المعتزلة والمعلزلة لا يؤخذ عنهم لا الحديث ولا غير الحديث الحاكم يعني فهم لكن المعتزلة هذى نعم صح عنهم هذا. لكنهم ليسوا اهلا لأن يخل عنهم لا هذا - 00:40:01

وحكي ايضا عن بعض اصحاب الحديث. قال شيخ الاسلام وقد فهم بعضهم ذلك من خلال لا من حاكم في علوم الحديث. وفي المدخل كما سيأتي في شرط البخاري ومسلم. وبذلك جزم ابن الاثير في مقدمة جامع ابن اثير في - 00:40:21

مقدمة جامع يقول قلد الحاكم حذو القذة بالقذة. غيره من مثل ابن العربي المالكي يعني ايضا يعني اغتر بكلام الحاكم وفهمه فهما

خطأ. قال واعجب من ذلك ما ذكره الميانجي لمن يقال الميانجي ويقال الميانسي. في كتاب ما لا يسع المحدث جهله. شرط الشيوخين في صحيحيهما - [00:40:41](#)

ان لا يدخل فيه الا ما صح عندهما. وذلك ما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم اثنان وهو نقله عن كل واحد من الصحابة اربعة من التابعين فاكثر. وان يكون عن كل واحد من التابعين اكثر - [00:41:11](#)

طبعا لا يوجد حديث بهذه ونحن لدينا مخطط نقلناه عن غيرنا فيما يتعلق بهذا قال شيخ الاسلام بالشروط غير الصحيحة والاجابة عنها. قال شيخ الاسلام وهو من لم يمارس الصحيحين يعني لا يوجد في الصحيحين اول حديث في صحيح البخاري واخر حديث في صحيح البخاري ردوا عليه وهو كلام من لم يمارس الصحيحين - [00:41:31](#)

ادنى ممارسة فلو قال قائل ليس في الكتابين حديث واحد بهذه الصفة لما ابحث. وقال ابن العربي في شرح الموطأ كان مذهب الشيوخين ان الحديث لا يثبت حتى يرويه اثنان. قال وهو مذهب باطل. يعني - [00:42:01](#)

نسبة للشيوخين ما ليس لهم. ورد على الشيوخين على طريقة تركيا من عالم فهما سليما وافدهم لفهم السقيم. ويكون هو مثل الباطل من ذهب يعني من نقل عن الشيوخين مذهب الشيوخين - [00:42:21](#)

والرواية الواحد عن الواحة الصحيحة الى النبي. وقال في شرح البخاري عند حديث الاعمال انفرد به عمر. وقد جاء طريق ابي سعيد. ورواه البزار بأسناد مالك. قال وحديث عمر وان كان طريقه واحدا وانما بني البخاري كتاب - [00:42:41](#)

على حديث يرويه اكثر من واحد. يعني هو اغتر بكلام الحاكم وبدأ صنيع البخاري في رواية واضح ان واحد يحاول ان يجib عنها ويتكلم فيها والاجتهاد في مسائل علم باب عظيم من ابواب الحسنات. ويجهد الانسان لان يتوصل الى الصواب. يقول فهذا الحديث

- [00:43:01](#)

ذلك الفن. لان عمر قاله على المنبر محضر الاعيان من الصحابة فصار كالملجمع عليه فشاء. فكان عمر لا اقوى هذا الكلام في غاية التتكلف وابن العربي اذى نفسه بهذا قال ابن الرشيد وقد ذكر ابن حبان في اول صحيحه ان ما ادعاه ابن العربي هو - [00:43:21](#) من ان شرط الشيوخين ذلك مستحيل الوجود. قال والعجب منه كيف يدعي عليهما ذلك ثم يزعم انه مذهب باطل. فليت شعرى طبعا الشعر معناه شعوري. فليس شعرى لكن الشاعر لما سمي فعلا انه يؤلف ويخرج الكلام من شعوره الذي يشعره. من اعلمه لانه - [00:43:51](#)

ان كان منقولا فليبيين طريقته طريقته لننظر فيها. وان كان عرفه بالاستقرار فقد وهن في ذلك طيب فلقد كان يكفيه في ذلك ان اول حديث في البخاري وما اعتذر به عنه فيه تقصير. لان - [00:44:21](#)

لم ينفرد به وحده بل انفرد به يعني حتى لو صح جوابه عن عمر كيف يصح ان علقه وعن محمد وعن يحيى؟ بل انفرد به علقة معا وانفرد به محمد ابن ابراهيم عن علقة. وانفرد به يحيى ابن سعيد عن محمد. وعن يحيى - [00:44:41](#)

تعددت رواتتها. ايضا فكون عمر قاله على المنبر لا يلتزم ان يكون ذكر السامعين بما هو عندهم. بل هو للامررين وانما والقوع ان كل دليل تفرقه الاحتمال بطل به الاستدلال. وانما لم ينكره - [00:45:01](#)

انما لم ينكروه لانه عندهم فطر. فلو حدثهم بما لم يسمعواه قط لن ينكروا عليه. انتهى وقد قال رجلين شف لما ساق المثل السيوطي بدأ يتحدث عن من اشترط هذا الشرط قالوا قد قال بافتراض رجلين عن رجلين في - [00:45:21](#)

شرط القبول ابراهيم ابن اسماعيل ابن علي. وهو من الفقهاء المحدثين. لا انه مهجور القول عند الائمة الاعتدال وقد كان الشافعي الا انه مهجور القول عند الائمة لميل الاعتدال وقد كان الشافعي - [00:45:41](#)

يرد عليه ويحذر. اذا هذا لم يقل بهذا القول الا المعتزلة. وقال ابو علي الجبائي من المعتزلة لا والخبر اذا رواه العدل الواحد الا اذا انضم اليه خبر عدل اخر. او عرضه موافقة ظاهر الكتاب - [00:46:01](#)

او ضاع خبر او ظاهر خبر اخر او يكون منتشرًا بين الصحابة او عمل به بعضهم حكاہ او ابو الحسين البصري في المعتمد. واطلق الاستاذ ابو منصور التميمي عن ابي علي انه قال انه لا يقبل الا اذا - [00:46:21](#)

